والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة
الوصل قطعتها تقول بحسب اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل
كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غيرهم
المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفا والها
واللام فتكمل اما بالعين عند المازني واما بالفا عند الاخفش وان كان فكل الساكن
قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضارب اضرب جيت بالهمزة مقطوعة
لما ذكرنا فان كان في الاسم كنون انطلاق كل الحرف الذي بعدها فقول الشرط
انتهى ما اردناه منه واورد المصنف على الناظم ما يرد مثله عليه فقال لو قال
بدل الوضعي اللفظي لكان اولى فانه مقابل للمعنوي قال ولا يرد انه يدخل بخاب
واخ لان اللفظي المعتبر له شرط وهو كونه في الاصل والا فتي وهنا يشكل
الحرف شيئا وضعيا فانهما وضعا متضمنين للحي قال انتهى قال شيخنا رحمه الله
تعالى واقول ما زعمه من الاولوية ممنوع لان في التعبير بالوضعي تنبيها على
الشرط المذكور مع الاختصار فيكون اولى من التعبير باللفظي الخالي عن التنبيه
المذكور المحتاج الى التطويل بزيادة الشرط المذكور ومجرد التناسب في
المقابلة المذكورة لا يقاوم التنبيه مع الاختصار كما لا يخفى على ذوي
الاستبصار واما ما ذكره في متى وهنا فليس من الوضعي المراد لهم هنا في شيء كما
يصرح به قول الناظم والمعنوي في متى وفي هنا فان قلت قدم الوضعي
وهو كما تجمع على عدم اعتداده واللايق العكس قلت قد اعتذر المصنف
بذلك على الناظم ثم اجاب بانه فعل ذلك تقديما للاوضح ليتقرر في الذهن من
الامر الحسي الى الامر المعنوي قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول بل اللايق
ما فعله الناظم مع قطع النظر عن جوابه وذلك لان بيان ما هو كالجمع على
عدم اعتداده اهم قطعا مما اجمع على اعتباره كما لا يمتري فيه من احسن في
استبصاره عن نه في مظنة المنع خلاف ذلك فتقديمه اولى فكون الوضعي
كالجمع على عدم اعتباره دليل على انه احق بالاهتمام تكلف يستدل
به على ان اللايق العكس **قوله** وضابطه ان يكون الاسم على حرف او حرفين

الضابط

الضابط ويراد به القاعدة والقانون قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات
موضوعها والضابط في الحقيقة يكون الاسم على حرف او حرفين لانه القضية
وفي كونه كلية وقفه دون ان يكون الاسم على حرف او حرفين لانه مفرد
والظاهر ان في كلامه تسمحا ايضا لان الكون المذكور يحصل به الشبه والمناسبة
في الوضع لا انه نفس الشبه فليتامل والمراد بكون الاسم على حرف او حرفين
ان يكون موضوعا على ذلك لما سياتي في نحو اب واخ من انه اعرب لانه موضوع
على ثلاثة فان قلت قولهم هنا الاصل في الحرف ان يكون موضوعا على حرف
او حرفين ظاهره مخالف لما نقل عن اهل الصرف من ان الاصل في كل كلمة
ان تكون على ثلاثة احرف حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون
واسطة بينهما فالجار بردي الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف
حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به ن
والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما
تنافيا في الصفة كرهوا التقائهما فصلوا بينهما بم قال فان قلت المتوسط لا
يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت
لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق
التنافي انتهى كلام الجاربردي فهل من سبيل الى التوفيق بين قول اهل
الصرف وما قيل هنا قلت نعم يمكن التوفيق بين الكلامين بما قاله بعضهم
من ان الاصل مقول بحسب ما هو المناسب للطبع وبحسب ما هو المحقق
من جهة الوجود الخارجي اي ما تقطيه الكثرة الخارجة فالاول مراد اهل
الصرف والثاني مرادهم هنا ومن ان كلام اهل الصرف عام وبالنسبة
للاستعمال وقولهم الاصل في الاسماء ان تكون على ثلاثة احرف في مقابلة
الحروف وبالنسبة للوضع فان قيل لم انتفى في بنا الاسم بمشابهته
للحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف حيث احتيج فيه الى ستة
للفعل من وجهين وايضا اذا اشبه الاسم الحرف لزم شبه الحرف للاسم
فلم لم يعرب قلت اما الاول فجوابه ما قال الشيخ الرضي وانما احتيج في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)